

الدولة والمجتمع المدني في الفكر والممارسة
دراسة مقارنة للمنظور الغربي والمنظور العربي الاسلامي

*The State and Civil Society in Thought and Practice
Comparative Study of the Western and Arab-Islamic Perspective*

عبدالقادر حسين

جامعة تلمسان (الجزائر)

hocineak@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2020/01/12 * تاريخ القبول: 2020/03/17 * تاريخ النشر: 2020/06/01

ملخص: ترجع مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إلى أواخر القرن 18، حيث ترى الدولة نفسها في مواجهة قوى جماعية مثل الطبقات والجمعيات والاتحادات القومية التي أنتجتها، وتحاول الآن أن تشكل في أولويتها في الترتيب وتتسابق معها على السلطة والتأثير، فبناء المجتمع المدني يعتمد من ناحية على تمر كز السلطة في المؤسسات الحكومية، ومن ناحية أخرى المسيرة التي تلي ذلك للمنافسة بين الدولة والمجتمع حول السلطة التي تنتقل ومنذ القرن 19 إلى المجتمع المدني، أين عرفت هذه المرحلة أوج العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع المدني، ثم عادت لتختفي من التداول لحوالي قرن كامل وعادت من جديد في الثلث الأخير من القرن 20 لتحتل صدارة النقاش السياسي، وعلى مر هذه الأزمنة كان للمجتمع المدني منظوره، وكانت متضمناته وطبيعة العلاقة التي تربطه بالدولة في تغير دائم، ولكن في الحديث عن الدلالات الزمنية لا نغفل الحديث عن الدلالات والخصوصيات الجغرافية، وبالرجوع إلى الحديث عن هذه العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع المدني في التاريخ العربي أو الإسلامي نجد جملة من التساؤلات والتحفظات، كون هذا الأخير (المجتمع المدني) هو مصطلح حديث وان استخدم في التراث الفكري العربي عند الفارابي وابن خلدون على سبيل المثال.

الكلمات المفتاحية: الدولة، المجتمع المدني، الضبط الاجتماعي، آليات التعاون، هيمنة الدولة.

Abstract: La question des relations entre l'État et la société civile remonte à la fin du XVIIIe siècle, lorsque l'État se voyait confronté à des forces collectives telles que les classes, associations et fédérations nationales qui l'avaient produite et essayait maintenant de remettre en question sa priorité et de lui faire concurrence pour son pouvoir et son influence. Le pouvoir des institutions gouvernementales et, d'autre part, le processus de concurrence qui s'ensuivit entre l'État et la société sur le pouvoir transféré depuis le 19ème siècle à la société civile, étape culminante de la relation dialectique entre l'État et la société civile. Et est revenu à nouveau dans le dernier tiers du XXe siècle pour occuper le devant de la scène du débat politique et, à cette époque, la société civile avait ses penseurs, ses implications et la nature de la relation avec l'État dans un changement permanent, mais en parlant des signes temporels ne néglige pas le discours d'indications géographiques et de spécificités, Pour parler de cette relation dialectique entre l'État et la société civile dans l'histoire arabe ou islamique, nous trouvons un certain nombre de questions et de réserves, car cette dernière

(société civile) est un terme moderne utilisé dans les courants intellectuels arabes d'Al-Farabi et Ibn Khaldoun, par exemple.

Keywords: State, Civil society, social control, mechanisms of cooperation, domination of the state.

مقدمة:

ترجع مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إلى أواخر القرن 18، حيث ترى الدولة نفسها في مواجهة قوى جماعية مثل الطبقات والجمعيات والحركات والاتحادات القومية التي أنتجتها، وتحاول الآن أن تشكل في أولويتها في الترتيب وتتسابق معها على السلطة والتأثير، فبناء المجتمع المدني يعتمد من ناحية على تمرکز السلطة في المؤسسات الحكومية، ومن ناحية أخرى المسيرة التي تلي ذلك للمنافسة بين الدولة والمجتمع حول السلطة التي تنتقل ومنذ القرن 19 إلى المجتمع المدني، أين عرفت هذه المرحلة أوج العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع المدني، ثم عادت لتختفي من التداول لحوالي قرن كامل وعادت من جديد في الثلث الأخير من القرن 20 لتحتل صدارة النقاش السياسي، وعلى مر هذه الأزمنة كان للمجتمع المدني منظوره، وكانت متضمناته وطبيعة العلاقة التي تربطه بالدولة في تغير دائم، ولكن في الحديث عن الدلالات الزمنية لا نغفل كي لا نتحدث عن الدلالات والخصوصيات الجغرافية، وهذا راجع إلى أن الحديث عن المجتمع المدني ككيان متميز عن الدولة ظهر أولاً في العالم الأنجلوسكسوني، حيث لم يكن هناك (خلافًا للتجربة الأوروبية) دولة قوية تحتل الفضاء وتفعل فيه وتقتضي الطاعة التامة من رعاياها. أما على الصعيد الأوروبي فقد تبلور المفهوم بطريقة أسرع في كل من إنجلترا وفرنسا خلافاً لألمانيا التي حافظت على المفهوم التقليدي الذي لاينزع إلى فصل الدولة عن المجتمع المدني.

بالرجوع إلى الحديث عن هذه العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع المدني في التاريخ العربي أو الإسلامي نجد جملة من التساؤلات والتحفظات، كون هذا الأخير (المجتمع المدني) هو مصطلح حديث وان استخدم في التراث الفكري العربي عند الفارابي وابن خلدون على سبيل المثال.

من خلال هذا التقديم أحاول أن أقارن بين طبيعة العلاقة في المنظور الأوروبي والمنظور العربي الإسلامي، كون أن النشأة والاستخدام المعاصر للمصطلح شديد الالتصاق بالتجربة الغربية، لا سيما في وجهها الليبرالي-الديمقراطي، وسنحاول الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية: ما هي دلالات التشابه والاختلاف في طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في المنظور الغربي والمنظور العربي الإسلامي؟

مدخل مفاهيمي:

إن المقاربة العربية للحالة الأوروبية لمفهوم المجتمع المدني لم تقارب الواقع العربي بشكل كامل، فرغم الحديث المتزايد عن مجتمع مدني عربي إلا أننا من الصعب أن نجد مجتمعاً مدنياً في المنطقة العربية قادراً على فرض إرادته أو رغباته أو تأثيره على قرارات الدولة كما هو في الحالة الأوروبية الغربية والشرقية أو كما هو الحال في بعض أقطار شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية بمعنى آخر أنه من الصعب أن نجد مجتمعاً مدنياً في المنطقة العربية مستقل عن الدولة وقادر على التأثير فيها. (باقر النجار، 2004، ص15) وان استخدم التعبير في التراث الفكري العربي عند الفارابي وابن خلدون على سبيل المثال (ابن خلدون، د.ت، ص303). إذ هو لصيق بالتجربة الغربية، لا سيما في وجهها الليبرالي-الديمقراطي، كما يرتبط بتشكيل حقوق المواطن ووعي هذا الأخير مواطنيته في اجتماع سياسي مدني أوروبي كما أن المشكلة التي تثار في المقارنة ترجع إلى ترجمة المصطلح société civile حيث نجد تطابقاً في اللغة الأجنبية الأوروبية وتدرجاً في الاشتقاق اللغوي والمفاهيمي معاً، ما يضع نوعاً من المفارقات سواء من حيث المفهوم أو الممارسة.

إن المصطلح الأقرب إلى التعامل في تراث العرب والمسلمين عبر تاريخ علاقاتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية فهو الأخ، الأخوية والأهل وهكذا يكون المصطلح الأقرب للاستخدام في المجتمع العربي هو المجتمع الأهلي، إذ أشار ابن خلدون في مقدمته إلى "أهل الدولة" وأشار كذلك إلى "أهل العصبية" وأهل الحرف والصنائع والطرق... الخ، كما أن بناء الدولة في التاريخ العربي الإسلامي قام على تداخل قاعدتين أساسيتين هما، "قاعدة الدعوة" المستندة إلى أهل الشريعة التي كانت تقوم مقام "المبرر الشرعي" لنشأة الدولة، و"قاعدة العصبية" التي هي وسيلة التغلب للوصول إلى الملك، هذا ما أكده ابن خلدون حيث جعلها أساسا لقيام الدولة ونشوتها. (ابن خلدون، ص132)

إن التاريخ الإسلامي يبين أن الأمة كإطار انتماء عقائدي وفكري وسلوكي للجماعة لم تندمج اندماجا عضويا في الدولة وإنما كانت تخضع لعلاقة واسطة لا علاقة اندماج بين جماعات الأمة وفرقها، نظام الملل من جهة وأهل الدولة من جهة أخرى، هذا ما يدفنا للقول أن مفهوم المجتمع المدني وجد في الفكر العربي الإسلامي من خلال ما يلي:

• إن جذور المجتمع المدني موجودة بكثافة في تاريخ الوعي العربي، من خلال الدين والثقافة التراثية ووعي التاريخ بما هو حالة معرفة متجددة ونقدية للماضي (وجيه الكوثرائي، 2001، ص129)، ويعود انقطاع هذا الوعي إلى ممارسات وتوجهات الدولة التوتاليتارية المحلية التي تماثلت في إيديولوجيتها وهيكلها وأحزابها مع نموذج الدولة القومية الحصرية في الغرب، وثقافة سياسية شاعت بين النخب مفادها أن التغيير لا يحصل إلا بركوب مغامرة السلطة، أي عبر استعادة نموذج الدولة المتغلبة في تراثنا العربي والإسلامي.

• إن المجتمع المدني ما هو إلا نتاج تراث المجتمع الأهلي القديم، حيث حل محل الطائفية الحرفية ما يعرف بالناقبة الحديثة، وحل محل تعددية الطرق والمذاهب، الأحزاب وتعددية البرامج السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. من خلال هذا العرض نقول أن المشكلة تكمن في عقل أهل الدولة العربية المعاصرة التي تأبى فكرة التداول على السلطة (الدولة السلطانية)، وفي عقل المعارضة العربية على اختلاف اتجاهاتها التي تستجمل أمر الاستيلاء على السلطة، وبين نزعة التأييد من جهة والرغبة الجامحة في الاستيلاء من جهة أخرى، ستطول محنة الديمقراطية وتتعرض نشأة المجتمع العربي. (وجيه الكوثرائي، ص131).

على العكس من هذا يرى البعض أن الحديث عن موازنة المجتمع الأهلي في المجتمع العربي بالمجتمع المدني في الغرب هو ما نسميه بالتاريخ الاعتدالي، أي هو شكل من أشكال التبرير لعدم مساهمتنا في صياغة بعض المفاهيم والوقائع السياسية، إذ نجزم بظهور المفهوم في الديمقراطية الغربية التقليدية والمجتمع العربي الإسلامي لم يتبن هذا المفهوم القائم في الديمقراطية الغربية.

1. مفهوم المجتمع المدني:

إن نشوء المجتمع المدني بصيغته العصرية مرتبط بنشوء البرجوازية في أوروبا خلال القرن السابع عشر عندما اكتسبت هذه الطبقة الحقوق وأصبحت تطالب بها، ومع انتشار العولمة أصبح هذا المفهوم مرادفا للتحوّل الليبرالي السياسي والاقتصادي تناوله عدة مفكرين أمثال: أفلاطون، أرسطو، أوغسطين، هيجل ماركس وغيرهم، وسنحاول استعراض أهم التعريفات في بحثنا عن نوع من المقارنة بين المفهوم في الفكر الغربي والفكر العربي الإسلامي.

1-1 المجتمع المدني في الفلسفة السياسية الغربية:

في إطار دراسة الفلسفة اليونانية أشار أرسطو إلى مفهوم المجتمع المدني معتبرا إياه " مجموعة سياسية تخضع للقوانين"، أي أنه لم يميز بينه وبين الدولة، فالدولة عنده يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها، ودعا أرسطو إلى تكوين مجتمع سياسي تسود فيه

حرية التعبير عن الرأي ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة، إلا أن المشاركة في هذا المجتمع السياسي تقتصر على النخبة، ويحرم منها ومن حق المواطنة العمال الأجانب والنساء.

كما تناولت الليبرالية مفهوم المجتمع المدني استنادا إلى منهج معرفة يستند إلى فكرة القانون الطبيعي، واستنادا إلى منهج علماني في موقفه من الدين، فردي في موقفه من الدولة، واستنادا لفكرة القانون الطبيعي يرى أنصار هذا المذهب أن تكف الدولة عن التدخل في المحاولات الفردية لتغيير الواقع وأن تبقى في حدود وظيفتها الطبيعية (الدولة الحارسة)، إذن فالمفهوم الليبرالي للمجتمع المدني مرتبط بضرورة تقليص دور الدولة في إدارة المجتمع، وبناء على موقفها العلماني من الدين، كما ترى أن المجتمع المدني مرتبط أيضا بفصل الدين عن الدولة فيستبعد الجماعات والمنظمات والهيئات ذات الطابع الديني من مؤسسات المجتمع المدني، وبناء على الموقف الديمقراطي من الدولة فهو أيضا مرتبط بسيادة الشعب ووضع ضمانات تحول دون استبداد الحكام، حيث نجد مثلا جون لوك الذي أكد على استبدال الصيغة الملكية بصيغة أكثر ديمقراطية وهي المجتمع السياسي ذي القوانين (حامد خليل، 2000، ص12). بالمقابل فقد انتهى هيغل إلى إلغاء الدولة للمجتمع المدني الذي يعرفه بأنه " ذلك الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين الأسرة والدولة، ويتضمن المجتمع أفرادا يتنافسون من أجل مصالحهم الخاصة لتحقيق حاجياتهم المادية التي تمثل القانون والنظام والضامنة لحقوق كل المنافسين بواسطة أجهزتها الشرعية كالقضاء والشرطة". (ربيع وهبة، 2003، ص19) أما كارل ماركس فاستنادا إلى المنهج المادي الجدلي والمادية التاريخية فهو يفسر المجتمع المدني بالتركيز على العوامل المادية الاقتصادية الطبقة ويتجاهل أو يقلل من أهمية دور العوامل الفكرية والثقافية، كما ركز على الطابع التنافسي للمجتمع المدني وتجاهل طابعه التكميلي.

في القرن العشرين طرح أنطونيو غرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للصراع الاقتصادي بل ساحة للصراع الإيديولوجي منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الإيديولوجية التي فرضتها الرأسمالية واستطاعت أن تفرض نجاحها من خلال آليتين: آلية السيطرة المباشرة بواسطة جهاز الدولة، وآلية الهيمنة الإيديولوجية والثقافية من خلال منظمات اجتماعية غير حكومية يمارس فيها الأفراد نشاطا تطوعيا لحل مشاكلهم الفنية والاجتماعية وتحسين أوضاعهم الثقافية والاقتصادية والمعيشية، وتأتي أهمية الآلية الثانية من أنها تؤكد استجابة مختلف الفئات الاجتماعية بقيم النظام الرأسمالي وقبولها لها وممارستها نشاطها للدفاع عن مصالحها في إطارها، وبذلك تتأكد قدرة الطبقة السائدة على إدارة الصراع في المجتمع بما يدعم أسس النظام الرأسمالي وإيديولوجيته، وهكذا فإن طرح غرامشي لمسألة المجتمع المدني قد تم استنادا إلى منهج ماركسي معدل. (أحمد شكر الصبحي، 2000، ص18)

2-1 المجتمع المدني في الفكر السياسي الإسلامي:

تتعدد زوايا الدراسة في الفكر الإسلامي بين الرفض المطلق والقبول المطلق، ومحاولة التوفيق بينهما، ونستعرض أهم هذه النقاط من خلال ما يلي:

● الرفض المطلق (التقليد): يرى منظور علم أصول الفقه أن تحقيق التقدم الحضاري يكون بالعودة لأصول الدين وفروعه، وهو موقف يقوم على الرفض المطلق لمفهوم المجتمع المدني، ويستندون إلى حجة مفادها أن مفهوم المجتمع المدني يتطابق مع النظام الليبرالي العلماني كما تم تطبيقه في واقع المجتمعات الغربية والذي يتناقض مع الإسلام.

● القبول المطلق (التغريب): يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تحقيق التقدم الحضاري للمجتمعات المسلمة يكون بقطع الجذور وتبني قيم المجتمعات الغربية، أي القبول المطلق لمفهوم المجتمع المدني، بما يعرف بالتغريب الذي

مضمونه أن تستبدل القيم والآداب والقواعد التي جاء بها الإسلام بالقواعد والقيم الأوروبية التي كانت محصلة تطور هذه المجتمعات وهذا ما يؤدي إلى قدر من الشعور بالانتماء إلى الحضارة الغربية.

● الموقف النقدي (التجديد): يرى أنصار هذا الاتجاه أن تحقيق التقدم الحضاري يتم باستيعاب ما لا يناقض أصول الإسلام التي تمثل الهيكل الحضاري للمجتمعات المسلمة سواء كانت من إبداع المسلمين أو إسهامات المجتمعات المعاصرة الأخرى، إذن يدعو هذا الموقف إلى مجتمع مدني يتفق على المستوى النظري مع منهج المعرفة الاسلامي والفلسفة الاجتماعية السياسية الإسلامية، ويتسق على المستوى التطبيقي مع واقع المجتمعات المسلمة، سواء اتفق أو اختلف على المستوى النظري مع التصور الليبرالي للمجتمع المدني المسند لليبرالية كفلسفة وكمنهج وعلى المستوى التطبيقي مع واقع المجتمعات الغربية المعاصرة، ومن بين أهم مؤسسات المجتمع المدني في التاريخ الإسلامي: الأوقاف، نقابات الحرف والصنائع، جماعات العلماء والقضاة وأهل الإفتاء، المساجد، الطرق الصوفية (حسن أحمد حسين، 2000، ص132)، وغيرها، ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها هي: مبدأ التوحيد، حيث يدعو إلى إسناد الحاكمية لله تعالى وحده (السيادة أو السلطة المطلقة في المجال السياسي، أما في المجال الاقتصادي، ملكية المال وحق التصرف المطلق، وفي مجال التشريع، له حق وضع القواعد القانونية أي الأصول، وهنا نلمس أن التوحيد ضابط موضوعي مطلق للمجتمع المدني الإسلامي، أما المبدأ الثاني فهو الاستخلاف على أن يكون قائما على المساواة، العدل والشورى.

من خلال هذا التقديم نخلص إلى أنه ليس هناك مفهوم ثابت وجامد وقابل للاستخدام في كل زمان ومكان، حيث أنه مرتبط بتاريخ نشأته، أي بالمشكلات التي كانت مطروحة في وقت نشوئه، كما هو مرتبط بالإشكاليات النظرية التي رافقت هذه المشكلات أي بنوعية المناظرة الفكرية التي دارت حول المشاكل المطروحة والطريقة التي حاول بها المثقفون مواجهتها. فهو بالضرورة ابن بيئة تاريخية اجتماعية محددة وهو ابن فكر محدد أيضا، ثم إن المفاهيم لا تولد في النظرية فقط وعبر التفكير أي لا يستهل واحدا من الآخر بصورة منطقية ورياضية، ولكن ظهورها وتطورها يرتبطان بالصراع الاجتماعي، أي بنوع من الاستخدام الاستراتيجي، ويبدو أنه ليس هناك من مفهوم تنطبق عليه هذه العوامل الثلاث التي تجعل منه مفهوما ديناميكا جدا ومتحولا وملتبسا في الوقت نفسه أكثر من مفهوم المجتمع المدني، ولكن ما نجتمع عليه أن المجتمع المدني يتضمن منظمات ومؤسسات غير حكومية، نقابات مهنية وجمعيات مهنية وثقافية وتعاونية، ووسائل إعلام خاصة إضافة إلى الأحزاب السياسية غير ممثلة في مؤسسات الدولة، تمارس هذه المجموعات بعض الرقابة الشعبية على العمل الحكومي، كما تلعب دورا أساسيا في العمل على تحقيق التكامل الاجتماعي، وتمتين الهوية والولاء الوطنيين، ورفع مستوى المشاركة الشعبية في المجال العام، وفي كل قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية (كريم حسن، 2004، ص122)، من خلال إشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التأثير في السياسات العامة، كما تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكومة عن طريق تعبئتها للجهود الفردية والجماعية التي يتم استخدامها.

2. القراءة النظرية والمنهجية لمفهوم المجتمع المدني:

إن القراءة النظرية والمنهجية للمفهوم تجعله مفهوما محوريا يستحق المراجعة النقدية حيث انه من المستحيل دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الفكر الإسلامي دون معرفة أصول المفهوم ومرجعياته من حيث طبيعته وعناصره لأنه مفهوم لا يمكن فصله عن خصوصية النمط المجتمعي الذي يوجد فيه لان جوهر المشكلة يكمن في النقل المستمر للمفاهيم والاصطلاحات والمناهج دون مراعاة خصوصيات البيئة التي سيجي فيها لأنه على الرغم من تنوعات الفكر الغربي ومنتجاته الفكرية والمفاهيمية على وجه الخصوص ترتبط بخبرته وكيانه الحضاري

وتاريخه والذي يشهد صناعة هائلة تسمى (صناعة الفكر) (UNESCO, 1982, p9) إلا أن هذا الكم المعرفي المترامك لا يعدو إلا أن يكون حالة من التجاوز على ما يعرف بالفكر غير الغربي. إن الدارس لتاريخ ظهور المفهوم في المنطقة العربية يجده يتسم بالغموض حيث يطلق عليه "المفاهيم الموضحة" لأنها تتسلل متخفية تقبل وفق عملية تزيين تطول مدتها أو تقصر تصاحب بمقولات حول أهميتها وضرورتها ضمن بنية المشروع الحضاري أو كمرج من أزمات الواقع الراهن أو كخطوة على طريق الخلاص من الأزمة الحضارية. (سيف الدين عبدالفتاح اسماعيل، 283)

إن مفهوم المجتمع المدني له سيرة وتاريخ مكون من شقين المجتمع والمدني وهو مكنم الغموض والمتعارف عليه انه معروف بمصدرتيه الغربية مختلفة تماما عن الفكر والخبرة والممارسة الإسلامية المعاصرة لهذا وجب البحث في مصادر بناء المفهوم، خبرته، بينته ونمطه المجتمعي، تصورات المنهجية، تأثيراته في العمليات المختلفة الرصد والوصف والجمع والتحليل والتفسير والتقويم... الخ. (منير شفيق، ص.ص 11-13)

إن صفة المدني تحتمل أكثر من تعريف فهي تارة تقابل (العسكري) حين الإشارة إلى العلاقات المدنية العسكرية كما تعني كل ما يتعلق بالمدينة ومتطلباتها (شوفالبييه جان جاك، 1985، ص.ص 15-16) كما ترتبط ببعض المفاهيم الأخرى كالتحديث والمواطنة دون أن ننسى أنها تقابل مع مصطلح "الديني" والثقافة المدنية (سيف الدين عبدالفتاح اسماعيل، ص 285) حيث استخدمت في تراث المسلمين خاصة، الفرابي وابن خلدون والتي كانت تدور حول وصف الإنسان وحاجته للاجتماع، أما المدارس الفكرية الغربية فقد لمسناها في نظريات العقد الاجتماعي وهيغل، ماركس، غرامشي وغيرهم.

عندما نطلق مصطلح المفاهيم الموضحة على المجتمع المدني فإننا نشير إلى أنه مفهوم لا يتحرر الفهم، وإنما يقصد به القبول الحسن، وهذا ما يعاب على استخدام المفاهيم والمصطلحات المترجمة إلى اللغة العربية لأن تطبيقها سيخضع للمنهج واللامنهج وهكذا سنكون أمام مآزق منهجي (منير شفيق، ص 11) يتراوح بين القبول والرفض لأنه قد تؤخذ مثل هذه المفاهيم تقليدا دون فحص ولا تمحيص في حين كان الأولى أن تتحدد غاياتها لأنها مفاهيم حضارية تتعلق ببناء الأمة ومشروعها الحضاري، لا بد من البحث في مصادرها ومدى ارتباطها بالخبرة، وضرورة معاشتها للواقع لان مشكل اليوم ينصب على نقل المفهوم إلى الوسط الأكاديمي العربي إذ يتخذ هذا النقل للمفهوم محورا لتجديد عقيدة سياسية، وشعارات الحرب العقائدية والسياسية الراهنة في المجتمعات العربية كما لا يمكن أن ننس مشكل الانتقائية والتحيز في نقل المفهوم سواء تعلق الأمر بالنقل أو محتوى النقل وغاياته وأهدافه أو هؤلاء جميعا، حيث قد تهمل بعض الجوانب المهمة إذ نجد مثلا من أسسوا المجتمع المدني في الغرب يدخلون فيه مجموعة من المؤسسات كالكنيسة مثلا، ووفقا لاعتبارات معينة، فان بعض الناقلين للمفهوم يستبعدون بشكل آخر مثل هذه المؤسسات وما شابهها. (سعد الدين، 1991، ص 14)

إذن فان المشكلة الجوهرية هي "ضعف التأهيل النظري لمفهوم المجتمع المدني وذلك على الرغم من شيوع استخدامه، ففي الآونة الأخيرة تزايد استخدام المفهوم بصورة ملفتة للنظر بل أصبح من لزميات الحديث والكتابة في قضايا عديدة مثل مشكلة الديمقراطية، طبيعة الدولة دور الأحزاب، جماعات المصالح، ظاهرة الانتقال نحو القطاع الخاص في الوطن العربي... الخ وعلى الرغم من ذلك فانه لم يحدث تأهيل نظري رصين للمفهوم من حيث تعريفه وضبطه وتحديد متغيراته وشروط ظهور المجتمع المدني وتطوره. (حسنين ابراهيم توفيق، 1992، ص.ص 684-685)

خلاصة القول أن مفهوم المجتمع المدني ذو مرجعية غربية ومنقول إلى الواقع العربي وهو في خبرته مفهوم إيديولوجي يرتبط باتجاهات مختلفة كما تتبناه مدارس مختلفة وهو مضطرب المعاني، صعب التكيف، كما انه ليس محل اتفاق، وهو مفهوم منظومة يستدعي سبلا من المفاهيم الغربية، وهو مفهوم حضاري يرتبط أو هكذا أريد له

بالمشروع الحضاري والنهضوي التحديثي، وهو أيضا مفهوم نسبي وهو وفق البعض مفهوم نظري إجرائي (غليون برهان، 1992، ص733)، حيث يشير إلى المؤسسات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها: أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي (الأحزاب السياسية) ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتقاء بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمتقنين والجمعيات الثقافية التي يهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية، وبالتالي يمكن القول أن الأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية، النقابات المهنية، الجمعيات الاجتماعية والثقافية.

لا يمكن الاكتفاء بإعطاء تعريف إجرائي حتى نفهم طبيعة المفهوم بل لا بد من البحث في مضمونه وجوهره الذي يشمل العناصر التالية:

_ طبيعة المفهوم التي تشير إلى جوهر فكرة (الطوعية) (سيف الدين عبدالفتاح اسماعيل، 1989، ص383) باعتبارها إحدى الأفكار التي تشير إلى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة .
_ فكرة المؤسسة: فكرة المؤسسات الوسيطة (تشير إلى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية والعلاقة الاجتماعية، لان الظاهرة السياسية تمثل اشتقاقا من الاجتماعية وان تميزها لا يعني فصلا أو استقلالا أو اقتلاعا من وسطها الاجتماعي.

_ عنصر الغاية أو الدور: والتي تشمل استقلاليتها عن السلطة السياسية يدور مفهومه في فلك منظومة من المفاهيم مثل المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية، العلاقة السياسية، هذه المعاني تشير إلى مفهوم ذا أهمية ضمن عناصر منظومة المفاهيم الإسلامية وهو مفهوم (مؤسسات الأمة) التي تتميز عن مؤسسات السلطة.

3. القراءة التاريخية المعاصرة للمفهوم:

من خلال استعراض مفهوم المجتمع المدني الذي يتلاءم مع المجتمع الغربي الذي ظهر فيه والجزم بأن المفهوم لا يتلاءم وطبيعة البيئة الإسلامية منوهين بضرورة الاكتفاء بتعريف إجرائي يتسم بنوع من النسبية والظرفية والأصح أن يطلق عليه مؤسسات الأمة بدلا من المجتمع المدني في إشارة إلى تحريره من محورية فكرة السلطة السياسية وما يتركه من آثار بحثية وفكرية وحركية في التصورات والممارسة وبما يعيد الاعتبار إلى العناصر المجتمعية فيها من خلال ما يلي:

_ الالتزام بالجماعة لإقامة مؤسسات تسد حاجات الأمة بكل تكويناتها بما فيها السلطة أي أنها تكون ضمن مكوناتها لأعلى رأسها كما أن هذه المؤسسات لا يجب أن تشير فقط إلى مؤسسات السلطة بل تعبر بصورة أوسع عن "مؤسسات الأمة" (سيف الدسن اسماعيل، ص180) التي يجب أن تتمتع بالاستقلالية بدءا باستقلالية تأسيسها وهدفها هو الجمهور وليس السلطة.

_ لا بد أن تتمتع هذه المؤسسات بالشخصية الاعتبارية كما ينظر لها على أنها جزء لا يتجزأ من وسائل هذه الأمة لحماية الكيان الحضاري لها (المسجد، الإفتاء...)

_ ضرورة تفاعل هذه المؤسسات مع ما يطلح على تسميته المؤسسات التقليدية من أجل استثمار فاعليتها وإيجابياتها، لأنها جزء من نسيج الأمة ومحقة لمقاصدها حيث نجد مثلا القبيلة باعتبارها المحاضن الطبيعية للفرد، كانت أحد أسس بناء مجتمع المدينة على عهد النبي "ص" مع الدعوة إلى الهجوم على الجاهلية والعصية.

_عدم إغفال التكوينات الطوعية الإلزامية للعلماء ودورها في موازنة عناصر العلاقة السياسية في حين أن العلماء هم مؤسسة أمة قادرة على فرض رقابتها على السلطة لصالح الرعية كأحد أطراف العلاقة السياسية وهكذا تكون مؤسسات الإفتاء هي الأخرى قد تحولت من مؤسسة أمة إلى مؤسسة سلطة استبدلت وظائفها في حين كان أهم شروط نجاحها هو العمل في استقلالية عن السلطة وأن تظل مرتبطة بالأمة لا بالسلطة.

_تعتبر الحركات الإسلامية من أهم المؤسسات المشكلة للمجتمع المدني لكن انطلاقاً من ما يلي "ظهر في الفترة الأخيرة في الوطن العربي تيار إسلامي فاعل يهدف إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من منظور إسلامي يختلف عن النموذج الغربي وعليه نلمس أن النظر إلى هذه الحركات يهتم بالجوانب السياسية دون النظر إليها كتكوينات وحركات اجتماعية لها نشاطاتها المجتمعية والتربوية الذي هو جوهر حركتها الاجتماعية كما نلمس أنه في الدول العربية ما يعرف بالتيار الإسلامي ينشط لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من منظور إسلامي حيث تهدف إلى معارضة السلطة من خلال المشاركة في العملية الانتخابية بحثاً منه عن قنوات شرعية للممارسة وإبداء الرأي، حيث تحرص السلطة في هذه الدول على جعله ضمن القوى المحجوبة الشرعية هذا ما ينادى به خاصة دعاة العلمانية (المثقفون ذوو الاتجاه العلماني) الذين يتخذون موقفاً سلبياً من هذه الحركات ويروجون لفكرة المجتمع المدني ويستبعدون الحركات نظرياً بدعوى رفضهم للحزب الديني، هذا ما يفرز آثاراً سلبية لدى مثل هذا التيار مما يجعله يشك في إمكانية الممارسة ضمن قواعد اللعبة الديمقراطية وأصول الليبرالية وحقيقة التعددية إن بناء الأمة وتكوين مؤسسات المجتمع يتطلب تأسيس عقد اجتماعي جديد (غسان سلامة، 1987، ص215) على أساس للحوار بشكل منهجي يخرج من أفكاره توجهات الاستبعاد لكل قوى أو تكوينات اجتماعية لأنها في التحليل الأخير قوى مضافة للكيان الاجتماعي الحضاري للأمة وهذا من خلال النظر إلى العنصرين التاليين:

_الإنسان لأنه أصل القضية حيث وجب مراعاة حقوقه وواجباته من خلال مطالبة هذه المؤسسات بحد الكفاف الإنساني من الحقوق التي تنتهك بصورة يومية.

_قضية السلطة حيث أصبحت تعرف "السلطة التتين" حيث يجب أن تظل تكليفاً لا تشريفاً وهذا من خلال ضرورة إبداع آليات مختلفة تعين على تهميش السلطة في نفوس الشعوب إذ السلطة مشكلة تربوية ثقافية وقد ساهمت الجماعات الأكاديمية في تضخيم ظاهرة السلطة حيث جعلتها محورا للتحليل السياسي وجعلت كل تحليل أو بحث يتعلق بها أو يتبع منها أو يرتد إليها بشكل أو بآخر تهميش السلطة ضمن عملية تربوية ممتدة.

4. تفسير ظهور المفهوم ثم ضموره وهل هذا راجع لبسط سيطرة الدولة:

لقد اعتبر هيغل المجتمع المدني وحدة عاجزة في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة حيث لم يعتبره شرطاً وإطاراً طبيعياً للحرية وإنما اعتبره فضاء للحياة الأخلاقية بوصفها نتاج تاريخي يتموضع بين مؤسستي العائلة والدولة كما يراه فسيفساء تتشكل من أفراد وطبقات وجماعات ومؤسسات تنتظم كلها داخل القانون المدني وهذه الفسيفساء لا ترتبط مباشرة بالدولة، إذن هو منظومة غير مستقرة منظومة قلقة ومضطربة ومهددة باستمرار الانفجار إذن هو يجزم أن المجتمع المدني يتحقق إلا عبر الدولة وعلى الدولة أن تؤمن حل التناقضات الداخلية للمجتمع المدني ومن واجب المجتمع المدني بالنتيجة أن يخضع لسلطة الدولة هذه الأفكار هي التي دفعت إلى تمييز المجتمع المدني عن الدولة ولكنه لا يتمظهر إلا من خلالها أي أنهما يشكلان وحدة معقدة من الصراع والتكامل. (الهرماسي عبد الباقي، ص93)

أما كارل ماركس فيقدم قراءة مزدوجة للمجتمع المدني فهو من جهة يعتبر المجتمع القاعدة الواقعية والمادية للدولة ومن جهة أخرى فإنه يعتبر هذا المجتمع نقبضاً للدولة وهكذا كان المجتمع المدني في نظره كياناً مزدوجاً، أي أنه من

جهة مجتمع مدني اقتصادي ومن جهة أخرى مجتمع مدني سياسي، هذا الأخير الذي انصبت عليه تحليلات غرامشي (المضمون السياسي للمجتمع المدني)، الذي رأى أن الدولة لا يجب أن تقتصر على دورها القمعي بل يجب أن تشمل مؤسسات عدة حرة قانونيا، أي أنه المكان الذي نمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية والسياسية هذا ما يدل على تحول مفهوم المجتمع المدني في القرن العشرين مرورا بالدور الكبير الذي أسهم من خلاله ألكسيس دي توكفيل في كتابه "الديمقراطية في أمريكا"، حيث شدة الانتباه إلى كثرة الجمعيات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأهمية الأدوار التي تقوم بها داخل المجتمع حيث يقول: "إن الأمريكيان من جميع الأعمار ومن جميع المنازل ومن مشارب مختلفة نجدهم يكونون الجمعيات، ليس لهم جمعيات اقتصادية واجتماعية وصناعية فقط حيث الكل يشارك فيها، لكن لهم أنواع كثيرة أخرى، من دينية وأخلاقية مهمة وغير مهمة، جمعيات عامة وأخرى خصوصية.....، يتعلق الأمر بحقيقة واضحة، إنهم يشكلون الجمعيات باستمرار في كل مناحي حياتهم، وفي كل مجال، فأنت تجد على رأس مؤسسة جديدة ما في فرنسا حضور الدولة، وفي إنجلترا حضور رجل إقطاعي، أما في أمريكا فلا ترى إلا الجمعيات..."، هو إذن يركز على التجمع الطوعي والحر.

عرف المجتمع المدني بعد هذه الفترة نوعا من الخمود حتى أواخر القرن العشرين، فسره البعض بظهور مسألة دولة القانون التي من شأنها أن تؤدي إلى التشكيك في مصداقية الحديث عن مجتمع غير سياسي، بعدما استطاع غرامشي خلق مجتمع مدني شيوعي لا طبقي، فيه فصل بين الدولة والمجتمع المدني، وخلق ما يسميه المجتمع المتسق *la société régulée* هذا ما اتفق مع الفكر الماركسي لخلق الهيمنة المضادة للبرجوازية داخل المجتمع المدني الذي يعتبر نفسه عنصر ربط بين اقتصاد متهكل طبقيا ومؤسسات الدولة المعتمدة على القوة، وعموما يمكن إرجاع الحديث عن المجتمع المدني في الثلث الأخير من القرن العشرين للأسباب التالية:

● نقد دولة الرفاه: فقد الثقة لدى الناس في فترة ما بعد الحرب جعلهم يشكون في قدرة دولة الرفاه على تحقيق الحاجيات الأساسية، خاصة من حيث إحداث مستوى عادل من التشغيل، فإخفاقات دولة الرفاه (الكينزية) أدت إلى خلق خصومات سياسية أعادت طرح مسألة الفصل بين الدولة والمجتمع المدني، وظهور المحافظون الجدد الذين يردون مسألة الإخفاق إلى تدخل الدولة.

● ظهور الحركات الاجتماعية: نذكر منها حملات باسم الحقوق المدنية، الحركات الطلابية، الحركات السلمية والايكولوجية والنسوية، كلها حظيت بالقبول لدى طبقات اجتماعية مختلفة، ما يزيد من قدرتها على فهم نشاط المؤسسات المهيمنة للدولة والمجتمع، وتحاول البحث في كيفية ومدى شرعية علاقات السلطة على المستوى العام، فهي تساهم إذن في تعمق الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني، وتساهم في بناء أنماط جديدة من التضامن، وتشارك في نشر وتكثيف التعددية داخل المجتمع المدني نفسه، هكذا ظل المجتمع المدني قوة ضاغطة على الهيئات الرسمية ومراقبة المنظومات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، كما ارتبط هذا الضغط واستمر مع نمو وازدهار الحركات الجموعية الشعبية المناهضة للبرامج التنموية الشاملة وكبيرة الحجم والفاشلة، التي أثقلت كاهل الشعوب، وقد تزامن ميلاد هذه الجمعيات مع الحركة الديمقراطية، وما أحدثته من تحولات فكرية وثقافية وسياسية، هذا من جهة ومن جهة أخرى ما أنتجته من مفاهيم ومبادئ أساسية كالمواطنة، حرية التعبير، حرية الممارسة السياسية، حقوق الإنسان، التعددية الحزبية... الخ، وهكذا أصبح مفهوم المجتمع المدني مرادفا ومعادلا دلاليا ووظيفيا ورمزيا للديمقراطية وحقوق المواطن.

● تأثير التحولات في الكتلة الاشتراكية: لقد ساهم النضال ضد النموذج الكلياني في البلدان الاشتراكية إلى تكثيف الخطاب حول المجتمع المدني في الفترة الأخيرة، حيث أجمع الدارسون للنظم الاشتراكية أن الأنماط الكليانية لا تحافظ على استقرارها إلا بالقدر الذي تتجح فيه السيطرة على المجتمع المدني عبر الترهيب والقوة، وعليه أصبح

مفهوم المجتمع المدني (المركز الهندسي) Le lieu géométrique للقاء جميع الأفكار المضادة للدولة، كما صاحب تحول من منطق السوق والمنافسة إلى منطق العفوية والتضامن والتعايش المشترك.

5. المجتمع المدني والموجة الديمقراطية:

تعتبر الاستقلالية النسبية عن الدولة من أبرز خصائص المجتمع المدني، وقد أكدت العديد من الدراسات أن الحديث عن تقوية المجتمع المدني وتعزيز دوره لا يعني بحال من الأحوال إضعاف دور الدولة، فالمجتمع المدني الفعال لا يوجد إلا في إطار دولة قوية وليست تسلطية، أي دولة ديمقراطية تستقطب الولاء الأسمى لمواطنيها استنادا إلى أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون، وتستند إلى مؤسسات راسخة تؤكد قدرة الدولة على أداء وظائفها بفاعلية، ووجودهما معا يدعم الديمقراطية والاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، فيما يؤدي غيابهما معا أو غياب أحدهما إلى شيوع مظاهر التسلط والاستبداد ووجود حالة من الفوضى وعدم الاستقرار التي قد تأخذ شكل الحرب الأهلية. (الجناني الحبيب، 1999، العدد 3)

يشكل المجتمع المدني بناء متضاربا على المستوى الاستمولوجي، فعلى الرغم من خلفياته العميقة في تاريخ الفكر السياسي إلا أنه اختلفت المدارس كثيرا حول ماهيته كما أن هنالك نقاش واسع حول مستوى محوريته في ترقية الحكم الراشد الذي يقتضي الشفافية بالمشاركة ويقتضي أيضا الحسبة الديمقراطية بالمراقبة والمتابعة والمسؤولية. هناك من الدراسات من تشير إلى أنه لا يوجد مجتمع مدني بالمعنى الحقيقي في الدول العربية، حيث أن تنظيمات المجتمع المدني أو بعضها إما غائبة حيث لا يسمح بقيامها من الأصل أو تعاني الضعف والهشاشة في بعض الدول حتى وإن سمحت بقيامها وهذا راجع إلى طبيعة النخب التي تولت الحكم في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث أقامت نظما سلطوية، عسكرية ومدنية هيمنت على الاقتصاد والمجتمع، ما حال دون تطور المجتمع المدني في هذه الدول، (توفيق حسنين ابراهيم، ص200) وحتى النظم التي سمحت بقيام بعض تنظيمات المجتمع المدني، فقد أخضعها لجملة من القيود والضوابط القانونية والسياسية والإدارية والأمنية، ما يجعلها في الأخير مجرد امتدادات لأجهزة الدولة (ثابت أحمد عبد الحميد، 2000)، ومن خلال الندوة الخاصة بالمجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992، تبنت تعريفا للمجتمع المدني كما يلي: " يقصد به المؤسسات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومنها الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحاد الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية" (مبروك الفاتح، 2001، ص26). ومن بين الآليات التي تساهم في تدعيم دور المجتمع المدني في العملية الديمقراطية نجد:

- ضمان استقلالية المجتمع المدني، هذا لا يعن الانفصال الكامل عن أجهزة الدولة، بل أن تتمتع مؤسساته بهامش من حرية الحركة بعيدا عن التدخل المباشر من جانب الدولة أي تنظيم العلاقة بينهما.
- التخلي عن آلية التعبئة الجماهيرية التي تمارسها الدولة.
- تعميق الطابع المؤسسي للمجتمع المدني، إذ يتطلب تقوية المجتمع المدني وتحولها إلى مؤسسات حقيقية أن تتوفر لها المقومات الأساسية التي لا يمكن بدونها أن تمارس نشاطها كمؤسسة مثل توفير البيئة الحقوقية التي تحدد وضعها القانوني، ووجود نظام أساسي يتضمن شروط العضوية وتوزيع المهام وكيفية اتخاذ القرار وكذلك تحقيق

الديمقراطية الداخلية، ومن المقومات الأساسية لتعميق الطابع المؤسسي تحديد أهداف المنظمة متضمنة إستراتيجيتها وبرامجها.

6. السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

تعرف حركية المجتمع المدني عدة تطورات في الوقت الحالي وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي المتزايد به
- التغيرات التي تشهدها مناطق العالم
- تصاعد حرية التعبير والصحافة
- الثورة المعلوماتية
- سياسة التحالفات

من خلال الحديث عن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني نجد أحيانا وجود فجوة قد تصل إلى درجة القطيعة وأحيانا أخرى إلى الاحتواء وبالتالي فنتبع المسار المستقبلي للعلاقة بينهما قد يكون من خلال المظاهر التالية

أ- استمرار هيمنة الدولة على المجتمع المدني:

● فرض النظام نفسه كمصدر وحيد للشرعية والقوة في المجتمع

● المركزية الشديدة

● حداثة الدولة

● ظهور الاغتراب السياسي

● إشراك النخب لا على أساس الكفاءة بل على أساس الاحتواء

ب- اعطاء دور محدود للمجتمع المدني في ظل اصلاح جزئي للدولة: من خلال الحوار والتفاهم وتوزيع المسؤوليات حيث يكون هناك نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع

ت- سيناريو التوازن بين المجتمع المدني والدولة: وهو أكثرهم تفاؤلا ولكن أكثر صعوبة في التحقيق حيث يفترض بناء دولة مؤسسات والتداول السلمي على السلطة

يرجح جل المفكرين قيام السيناريو الثالث، منهم محسن البوعزيزي الذي يسمي فكرته ب "الحركة الزوبعة" وهي عبارة عن تغييرات احتجاجية مرتجلة لا تحكمها أية طقوس، تهب فجأة حين يشتد وهن المجتمع وتضعف مؤسساته المدنية وتضييق مساحته الحرة فتنتشر كردة فعل على تسلطية الدولة.

خاتمة: خلاصة القول أن مفهوم المجتمع المدني يبقى من المفاهيم الصعبة التحديد خصوصا عند مقارنة البيئة الغربية التي نشأ فيها للقيام بوظيفة أساسية وهي الحد من سلطة الدولة إلا انه في المفهوم العربي الإسلامي يبقى بعيدا عن الوقع السياسي للدول العربية والإسلامية خصوصا في الخلط بينه وبين المجتمع الأهلي، وعليه فان إستراتيجية بناء المجتمع المدني في الوطن العربي لم تعد ممكنة على أساس بناء بعض الجمعيات، وإنما البحث فيما تقدمه هذه الجمعيات في محاولة لمحاكاة الواقع الغربي، كما أن الأوضاع السياسية لمعظم الدول العربية تستلزم الإعداد لاستراتيجيات كبرى تتعلق مباشرة بالسياسة، ليس فقط بإرجاعها إلى الدولة بل ينبغي رؤية ما وراء الدولة وفوقها، بالحديث عن التقارب المتزايد مابين المدني والسياسي، وزوال الفوارق بينهما وتجاوزهما في مفهوم الإستراتيجية الشاملة التي تشكل حاصل جمع وتنظيم هذه العناصر المختلفة المدنية والسياسية للجماعة الكبرى، لان الدولة قد تحولت اليوم إلى عنصر من عناصر المجتمع المدني العالمي، ويمكن القول أنه لا مجتمع مدني من دون

نظام سياسي قادر على حماية هذا المجتمع من التخريب والاحتواء الخارجي الجدي والفعلي، وعليه لا بد في البحث عن توحيد العلاقة وليس إلغاء أحد الأطراف، بل إيجاد قاعدة تجعلهما يعملان معا وفي سبيل هدف واحد بدل أن تعمل واحدة ها ضد الأخرى، لأن المشكلة في المحصلة ليست سياسية ولا مدنية بل هي جيو- سياسية في مواجهة حضارية غربية.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: الكتب

- أحمد، حسين حسن(2000)، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، القاهرة: الدار الثقافية للنشر.
- إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح(1989)، التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر: رؤية إسلامية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
- إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح(د.ت)، "المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة، مراجعة منهجية"، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية.
- إبراهيم، حسنين توفيق(2008)، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (د.ت)، المقدمة، بيروت: دار أحياء التراث العربي.
- الكوثراني، وجيه، (2001)، المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- وهبة، ربيع(2003)، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- حامد خليل، "الوطن العربي والمجتمع المدني"، مجلة كراسات إستراتيجية، جامعة دمشق: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 2000، 01.
- كريم، حسن(2004)، مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- متروك، الفاتح(2001)، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تعريف المدن، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- سعد الدين، إبراهيم(1991)، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، في الديمقراطية، القاهرة: د.د.ن.
- الصبحي، أحمد شكر(2000) مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- شفيق، منير(د.ت)، الإسلام في معركة الحضارة، بيروت: دار الكلمة للنشر.
- شوفالييه، جان جاك، تاريخ الفكر السياسي، تر: محمد عرب(1985) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- غسان، سلامة(1987)، "نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية"، سلسلة الثقافة القومية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانيا: الدوريات والملتقيات

- إبراهيم، حسنين توفيق(1992)، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية"، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية
- باقر، النجار (21-22 جوان 2004)، المجتمع المدني في الوطن العربي، واقع يحتاج إلى إصلاح، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، الإسكندرية.

- الجنحاني، الحبيب(مارس1999)، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة ، عالم الفكر، العدد 03.
- قنديل، أماني(مارس1999). تطور المجتمع المدني في مصر، عالم الفكر، العدد03.
- السيد، مصطفى كامل(1995)، مفهوم المجتمع المدني والتحويلات العالمية ودراسة العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية، العدد 95.
- ثابت، أحمد عبد الحميد(أكتوبر2000)، المجتمع المدني: الصلاحية المنهاجية وضرورة التطوير، مجلة النهضة، العدد 5.
- غليون، برهان(1992)، بناء المجتمع المدني العربي، دور العوامل الداخلية والخارجية، ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- UNESCO(1982),cultural industries :A challenge for the future of culture, Paris : UNESCO,pp 9.12.